



EGYPT

مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

السيد / احمد ماهر السيد

وزير خارجية جمهورية مصر العربية

أمام

الدورة الثامنة والخمسين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

السيد الرئيس،

بدايةً أتقدم إليكم بصفتكم الشخصية وبصفتكم ممثلاً عن جمهورية سانت لوتيسيا بخاص التهانى بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة فى دورتها الثامنة والخمسين، واثقاً من أنكم ستقدونها بكفاءة واقتدار. كما أنتهز الفرصة لأشيد بالأداء المتميز لسلفكم "يان كافان" الذى كان له ولبلاده جمهورية التشيك دور فعال فى تحقيق الدورة الماضية لنتائج نثمنها ونطلع إلى تعميقها.

السيد الرئيس،

يأتى اجتماعنا اليوم فى مرحلة دقيقة من تاريخ العالم، نحتاج فيها إلى أن نحدد بوضوح المسار الذى نرغب فى سلوكه حتى لا تختلط المفاهيم أو تهتز الثوابت. فقد أثيرت شكوك حول الأمم المتحدة ودورها، وظهرت محاولات للالتفاف حولها وتجاهل حقيقة أنها نتاج تجربة مأساوية عاشها العالم فى النصف الأول من القرن الماضى واستخلص منها دروساً حول ضرورة العمل الجماعى لحل المشاكل ومنع الحروب وتمكين الشعوب من أن تحكم نفسها وأن تتعاون على بناء مستقبل أفضل.

واعتقد أن مرحلة الشكوك قد انتهت، وأدرك الجميع أهمية التحرك من خلال منظمتنا والتضامن والتعاون فى إطارها لأن هذا هو الأسلوب الوحيد لتجنب العالم انقسامات وويلات جديدة وهذا التطور الجديد يضع علينا مسؤوليات متعددة بأن نتعاون فى الأمم المتحدة بروح تبحث عن التوحد وليس الانقسام، والتعاون وليس التصارع ونستهدف حل المشاكل وليس معالجتها بأساليب تفتقر إلى العدل واحترام الميثاق فتفتقد بذلك الشرعية والفعالية .

أن الالتزام بالميthic والقانون الدولى هو صمام الأمان للمجتمع الدولى، ولا يمكن اختزال دور الأمم المتحدة لكي يصبح مرادفاً لدور مجلس الأمن وحده وما ينجح أو لا ينجح فى

التعامل معه من قضايا، فال الأمم المتحدة - في نظرنا - أكبر من ذلك بكثير وتنسخ إسهاماتها لتشمل كافة أبعاد الأجندة الدولية الواسعة والمتباينة. ونؤكد في هذاخصوص على أنه لا يمكن مواجهة تحديات مثل مكافحة الإرهاب والمخدرات ونزع السلاح وحماية البيئة ومكافحة الإيدز وتحقيق التنمية المستمرة وغيرها إلا من خلال العمل المنسق الذي تتضافر فيه جهود كافة دول العالم - كبيرة وصغيرةها - في إطار دولي يتمتع بالشرعية ويساعد على تحقيق الأهداف المشتركة.

وفي هذا الصدد فائى أود أنأشيد بالدور البارز والجهود التي بذلها وبذلها السكرتير العام / كوفي انان في دعم مبادئ وأهداف الأمم المتحدة وتفعيل مسؤولياتها وتكييف جهودها لتحقيق أهدافها. وقد كان لكوفي انان دوره الهام في إعادة المنظمة إلى مركز الأحداث. وفي خضم جهود الأمم المتحدة لتنفيذ رسالتها النبيلة يسقط من موظفيها ومسئولييها الكثيرون، وقد فقدت مصر في الأحداث المأساوية الأخيرة ببغداد أبناء وابن عزيزين شجاعين عملا بكل اقتدار من أجل خدمة هذه المبادئ.

السيد الرئيس

إن الأحداث المأساوية التي أصابت دولًا وشعوبًا كثيرة وكان أهمها في الفترة الأخيرة أحداث 11 سبتمبر التي أصابت شعب الولايات المتحدة الصديق والتي شاركتنا جميعا في أدانتها واستنكارها، وفيما ولدته من آلم وقلق ، قد أكدت ضرورة الاتحاد في مقاومة الإرهاب على أساس واقعية وسليمة وشرعية، وضرورة تجنب الخلط بين الإرهاب وبين أفعال مشروعة تنطلق من الرغبة في فك أسار الاحتلال والسلط والظلم، وألا تكون الرغبة في مقاومة الإرهاب هي المعيار الوحيد للحكم على الأمور.

وأثبتت التجربة أن مجابهة الإرهاب ينبغي ألا تعمى عن حقيقة أنه ليس نتاجاً لثقافة من ثقافات العالم الكبرى وليس حكراً على منطقة دون غيرها وألا تقتصر المجابهة على المنظور الأمني أو السياسي ، إذ أن الإرهاب ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب معالجة متكاملة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والقانونية والنفسية والظروف التي تسمح للبعض باستغلالها لمحاولة تبريره، وقد أثبتت الأمم المتحدة أنها آلية قادرة على تنسيق الجهود الدولية وتحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال. وقد شاركت مصر بجدية في كافة الأنشطة التي تستهدف دعم الجهود الدولية ضد الإرهاب وهو ما كانت تطالب به منذ زمن حين أطلقت في 1995 مبادرة الرئيس حسني مبارك بالدعوة لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى تحت مظلة الأمم المتحدة لمناقشة سبل مكافحة تلك الظاهرة. وذلك اطلاقاً من حرص مصر على دعم الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى رؤية واضحة ومحددة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي في كافة صوره وأشكاله. ولا يجب أن تفهم المبادرة المصرية على أنها فرصة للجدل الممتد والخلاف الذي يضيع الهدف، وإنما على العكس فأنها دعوة إلى الخروج بوثيقة تعبر عن الإرادة السياسية الدولية وتعكس التصميم الدولي على استئصال آفة الإرهاب وإعادة الأمن والسلام مع العدل والاستقرار وتوضيح مسئولية كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،
يواجه عالمنا اليوم العديد من التحديات إقليمياً ودولياً، تحديات تواجه منطق الحق والعدل والسلام، تحديات تتصل بانتشار أسلحة الدمار الشامل ويتغير خطى العمل الدولي في مجال نزع السلاح النووي، حيث نرى محاولات لتكريس حق تمكّن الأسلحة النووية ولتطويرها وتحديثها، وتمسك البعض بعقائد الردع البالية وخلق مبررات لاستخدام الأسلحة النووية، ولذلك فقد أصبح من الضروري العمل على تعليم إنشاء المناطق الخالية من

أسلحة الدمار الشامل. وأشار في هذا الصدد إلى ما نادت به مصر مراراً أمام كافة المحافل الدولية بأن إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، في إطار شامل ينطبق على الجميع دون استثناء أو تمييز، هو الكفيل بتجنب المنطقة والعالم أخطاراً تهدد كل ما نسعى لبنائه. وليس من المقبول أن يظل امتلاك إسرائيل لتلك الأسلحة واقعاً يفضل البعض تجاهله ومنع المجتمع الدولي في فيينا وفي نيويورك وغيرها من التعرض له بصرامة ووضوح.

السيد الرئيس

أن منطقة الشرق الأوسط مازالت تعاني من انعدام السلام بعد أن كانت الآمال بتحقيق المصالحة التاريخية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي قد اقتربت بعد اتفاقيات أوسلو والاعتراف المتبادل وما تلي ذلك من اتفاقيات ومقاييس. ولكن في كل مرة كانت المحاولات تفشل لأن الطرف الإسرائيلي فيما يبدو لم يقتتن بعد تماماً - بما اقتتن به الجميع وعبر عنه الرئيس جورج بوش ومعه المجموعة الرباعية - من أن الحل يمكن في إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود 1967 تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام. وما زال الشعب الفلسطيني يتعرض للاضطهاد والاستفزاز والعدوان ويرزح تحت الاحتلال قاس وظالم يولد مشاعر اليأس والإحباط ويؤدي إلى سلسلة من العنف والعنف المضاد الذي يسقط فيه ضحايا من المدنيين الأبرياء.

وقد آن الأوان لكي يؤكد المجتمع الدولي من جديد دعوته إلى الأطراف بالعودة إلى مائدة المفاوضات لتنفيذ مبادئ الشرعية الدولية وتحقيق السلام العادل في كل منطقة الشرق الأوسط على أساس الانسحاب الكامل لحدود 1967 واحترام الحقوق. وقد بذلك مصر وما زالت تبذل الجهد لتحقيق هذا الهدف وسوف تستمر في ذلك واثقة من أن منطق السلام سوف ينتصر على منطق العداون، وأن إرادة الشعوب التي تتوق إلى السلام الذي يحقق الأمن ويفتح الباب للتنمية سوف تفرض نفسها على الذين ما زالوا

يحملون بالتوسيع والعدوان فيعرضون مصالح شعوبهم ذاتها للأخطار ويتحملون بذلك مسئولية ثقيلة.

السيد الرئيس،

أن الوضع في العراق يشير القلق الشديد ولذلك فلأننا نؤكد من جديد ضرورة احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي العراق وخلق الظروف لانسحاب القوات المحتلة في أسرع وقت ممكن واضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي في مساعدة العراقيين على إعادة بناء دولتهم سياسياً واقتصادياً. ونؤكد مصر استعدادها للإسهام في عملية البناء وفقاً لاحتياجات الشعب العراقي ورغباته وبالتعاون مع بقية الدول تحت مظلة الأمم المتحدة. ونتطلع إلى اليوم الذي تتحقق فيه آمال الشعب العراقي وأمالنا له في أن يكون شريكاً حراً وفعلاً يعمل مع أشقائه العرب على بناء مستقبل أفضل.

وترحب مصر بالاتفاق الأخير بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، الذي يساهم في تمهيد الطريق للتحرك المشترك لبناء مستقبل أفضل لشعب السودان الموحد الذي يضمن لجميع أبنائه المساواة والأمن والرخاء. وتطلب من المجتمع الدولي أن يساعد على ضمان تنفيذ هذا الاتفاق. وأن العلاقات والروابط الأزلية العميقة بين مصر والسودان واقتناعنا بوحدة الآمال والأخطار، تجعلنا حريصين على أن تكون في الصدوف الأولى للعمل من أجل ذلك الهدف النبيل الذي - هو وحده الكفيل بصيانة مصالح الشعب السوداني في مجموعه ، ومصالح الوطن العربي والقاربة الأفريقية.

السيد الرئيس،

ترى مصر أن التعاون في سبيل التنمية ركن أساسى من أركان العمل الدولي متعدد الأطراف، فالقضاء على الفقر مسئولية أخلاقية وإنسانية وسياسية مشتركة بين الشمال والجنوب، بل هو أقصر الطرق لتحقيق الأمن والسلم الدوليين. أن النظرة المنصفة

للاوضاع الاقتصادية الدولية لابد أن تخلص إلى استحالة قبول استمرار الاختلالات القائمة في توزيع الثروة بين شعوب الأرض، وانعدام الديمقراطية في اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى الدولي، والتذبذب الخطير في كفاءة عمل الأسواق المالية الدولية، والمارسات التجارية المتعسفة ضد مصالح الدول النامية، والسياسات التي تؤدي إلى أزمات مالية متكررة تقضي في أيام معدودات على إنجازات تحققت بعد عقود من التضحيات المضنية. وفي هذا الصدد فإننا نأسف لأن مؤتمر كانكون لم يستطع التوصل إلى النتائج المرجوة في إتاحة الفرصة الحقيقية - وفق ما سبق الاتفاق عليه - للدول النامية لكي تستفيد من التوازن في حرية التجارة حتى لا تصبح تلك الحرية عيناً على جهودها من أجل التقدم والنمو في ظروف صعبة ومعقدة.

وقد رحبت مصر بنتائج مؤتمرات وقمة الأمم المتحدة بما في ذلك إعلان القمة الألفية، وطالبت بالتنفيذ الأمين لقراراتها نصاً وروحأً، ومن هنا فقد تلقينا بارتياح ما قررته الجمعية العامة في ختام دورتها الأخيرة من تنظيم اجتماع رفيع المستوى عام 2005 لمناقشة تنفيذ نتائج القمة والمؤتمرات الدولية.

السيد الرئيس،

إن العولمة - بقدر ما تتيحه من أمل في تعاون دولي يستفيد منه الجميع - يمكن أن تنقلب، إذا أسرى استخدامها، إلى محاولة للسيطرة وزيادة مصادر الخلل وعدم التوازن في هيكل النظام الدولي اقتصادياً وسياسياً، ومن هنا ضرورة اتخاذ إجراءات لزيادة فاعلية المؤسسات الدولية ولتحقيق الحكم الرشيد على المستوى الدولي كما هو مطلوب على المستوى الوطني، وبناء بيئة اقتصادية مواطنة، واتخاذ حزمة متكاملة من الإصلاحات المشمولة بالتمويل الدولي واحترام الثقافات والحضارات حتى يكون حوارها وتعاونها مصدرأً للخير يعم الجميع والتفاهم يسود العلاقات بين الدول والشعوب.

وإذ تحدث مصر الأمم المتحدة على مواصلة جهودها في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، فأننا نود التأكيد على أهمية مراعاة التنوع الثقافي بين المجتمعات والبحث عن الصيغ التي تؤكد قبول الآخر كشريك و التعامل معه على قدم المساواة دون محاولة فرض أنماط معينة على الآخرين . كما نود - في الوقت نفسه - التأكيد على أن هذا التعاون يجب أن ينطلق من فلسفة جديدة تؤمن بوحدة المصير الإنساني في تشابك وتفاعل بحيث إذا اعترض جزء شكل وتألمت معه كل الأجزاء ، إذ لم تعد آثار ما يقع من مشكلات اقتصادية واجتماعية في دولة أو قارة معينة مقصورة عليها وإنما تمتد تلك الآثار بسرعة شديدة إلى بقية العالم في إيقاع متسرع.

السيد الرئيس،

يجب أن تضع الأمم المتحدة الأوضاع في القارة الأفريقية ضمن قمة أولوياتها، في ضوء ما تعانيه القارة من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية ومن تفجر للصراعات المسلحة وتفشي الأوبئة الفتاكـة، بينما تستباح ثروات وموارد الشعوب سواء مباشرة أو عن طريق موازين مختلفة لمعاملات التجارية والاقتصادية.

وقد جاءت مبادرة المشاركة الجديدة للتنمية في إفريقيا (النيباد) لتتمثل نقطة انطلاق جديدة للتغيير وجه الحياة على الأرض الأفريقية ... مبادرة صاغها الأفارقة أنفسهم انطلاقاً من رؤيتهم لواقعهم واحتياجاتهم والأمال العريضة للشعوب الأفريقية في غد أفضل ورغبتهم في أن يكونوا شركاء للعالم في التنمية والتقدم. وتؤكد مصر على ضرورة تفعيل قرارات الجمعية العامة الصادرة في العام الماضي باعتماد النيباد كإطار للتنمية في إفريقيا، وتدعى إلى أهمية موافقة البرامج التنموية للمنظمات الدولية مع الأولويات التي حددتها المبادرة الأفريقية في القطاعات المختلفة، كما تحدث الدول المانحة والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية علي تقديم الدعم من أجل تنفيذ النيباد وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

وقد أنشأت الدول الأفريقية الآليات لتنفيذ المبادرة في إطار الاتحاد الأفريقي والمطلوب من المجتمع الدولي - باعتباره شريكاً للدول الأفريقية في التنمية - أن يساعد على سد الفجوة التمويلية التي تحول دون تحقيق هدف تخفيض الفقر في أفريقيا من خلال منهج شامل وتوقيتات محددة تعبرأ عن إرادة سياسية لتطبيق ما ورد في إعلان الألفية وقرارات القمم والمؤتمرات الدولية الأخرى وتحويلها من نوايا حسنة إلى حقيقة واقعة مما يخدم مصالح المجتمع الدولي كله.

السيد الرئيس،

إن إيمان مصر بمركزية دور الأمم المتحدة في عالم اليوم والغد، يجعلها تؤكّد على الحاجة الماسة لتطوير وزيادة فعالية المنظمة بما في ذلك تطوير وإصلاح أجهزتها الرئيسية وأولها الجمعية العامة ومجلس الأمن، ونحن ندرك أن عملية الإصلاح والتطوير الذي نتفق جميعاً على الحاجة إليها عملية طويلة متصلة الحلقات نفذ جزء منها خلال الفترة الماضية وبقى الكثير المطلوب إنجازه، لتعزيز العمل الدولي الجماعي عن طريق استعادة فعالية الجمعية العامة وإصلاح آليات عمل مجلس الأمن وإتاحة المجال كاملاً أمام الدول لتحمل مسؤوليات عضويته. ولذلك فأننا أيدنا ونؤيد المنظور الشامل لعملية إصلاح مجلس الأمن التي نرى ضرورة استنادها إلى معيارين أساسيين هما: الالتزام بالمفهوم الشامل للإصلاح الذي أكدت عليه قرارات الجمعية العامة وخاصة القرار 30/53، والبعد عن سياسة الخطوات الصغيرة في هذا الاتجاه أو ذاك، مع استمرار عمل فريق الجمعية العامة المعنى بالموضوع الذي يظل المحفل الوحيد المتاح لمناقشة هذا الموضوع الحيوي في إطار مفتوح للجميع يتسم بالشفافية والتوضيح والتزامه بولايته وبأسلوب عمله الحالي وخاصة بالنسبة لآلية اتخاذه القرارات.

السيد الرئيس،

أن الأخطر التى تحيط بنا جميعاً تحم علينا أن نلت霍 حول المبادئ السامية التي أرساها ميثاق منظمتنا ، وعلينا أن نترجم إيماننا بها إلى عمل مستمر يتجاوز الأطماع والأحقاد والأوهام والرغبة في التسلط وفرض الهيمنة، وينطلق من الأيمان بالمساواة بين الشعوب في الحقوق والواجبات، فتحقق بذلك لشعوب الأرض آمالها ونجبها المخاطر والآلام.

أن الطريق إلى ذلك هو الالتزام بقرارات الأمم المتحدة والكف عن محاولة تجاهلها أو الالتفاف حولها أو تطويقها لخدمة أغراض تتنافى مع الميثاق ومع الحق والعدل. وإذا تمسكنا بذلك سوف تكون جميعاً المنتصرين ، ولن تنهزم إلا قوى الشر والعدوان، أمام طموحات شعوبنا نحو عالم أكثر أمناً وعدالة للجميع.

شكراً سيادة الرئيس .